ملاحظات حول ماهية السياسة

إيليا حريق

السياسة ظاهرة تمت إلى موضوع السلوك البشري، إن فردياً أو جماعياً، ولذا يمكن القول إن مصدر معرفتنا لها واحد هو الاستقراء أي المراقبة والتجربة الواقعية. فمن شاء التعرف على الموضوع يمكنه أن يستنتج أنماط السلوك السياسي من مراقبة الناس وكيف تتصرف في تدبير أمورها العامة في المجتمع. وقد يساعد جداً في هذا المسار مراقبة حالات متعددة في مجتمعات مختلفة كي يتمكن الباحث من التوصل إلى مقولات عامة، فلا تكون ملاحظاته جزئية وعارضة. قد يكون الإقبال مثلاً على المشاركة الشعبية ضعيفاً في بلد ما إلا أن الملاحظة المذكورة لا تؤهلنا لأن نجزم أن عامة الناس لا تشارك كثيراً في النشاط السياسي، بل علينا مقارنة السلوك المذكور مع السلوك السياسي في بلدان أخرى وأن نحاول من خلال ذلك أن نعيّن ما هو أقرب إلى الحالة العامة ونبيّن سبب الخلاف في السلوك.

قد يبدو هذا الكلام بسيطاً ومعقولاً، إلا أنه في الواقع لا يروق لجميع الدارسين لظاهرة السياسة، فمنهم من يرى في السياسة ظاهرة معيارية (normative) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع الأخلاق (ethics) وغير ذلك من الفرائض. ويرى هؤلاء أن السياسة هي علم تدبير الأمور العامة بموجب الدساتير والتقاليد المرعية، وقد كان هذا المذهب الشكلي شائعاً في العلوم السياسية حتى العقد الثالث من هذا القرن إلى أن قوّض علماء

السياسة المحدثين ذلك المفهوم، خاصة منهم ممن عُرِف بمدرسة شيكاغو نسبة إلى جامعة شيكاغو. ومن هؤلاء مريم C.E. (Merriam) [١] وبعده ترومان (David Truman) [٢] وديفيد أيستون (Easton David) [٣] وآرثر بنتلي (Arthur Bentley) [٤] وغيرهم أمثال هارولد لاسويل (Lasswell Harold) [٥] وميلز (C. Wright Mills) [٦]. فقد وجه هؤلاء الأنظار إلى أن السياسة تمت إلى السلوك البشري فهي مظهر من مظاهر التصرف اليومي بين الناس. وقد ساعد في انتشار المفهوم السلوكي للسياسة (Political behavior) الاهتمام الملحوظ في الأوساط العلمية والحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان النامية التي قد تخلو في بعضها السياسة من أي دساتير أو قوانين شكلية. إلا أن ظاهرة السياسة فيها قوية وبارزة، فكان المفهوم السلوكي معيناً للدارسين على فهم المظاهر المختلفة عن المألوف التي كانت تأخذها السياسة في تلك البلدان. فكان في ذلك الاتجاه تنشيط واضح لمنهج علم السياسة المقارن (comparative politics) على مستوى عالمي غير مقتصر على البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية[٧].

السؤال هنا هو هل ينتفي الجمع بين المظهر المعياري التقليدي من جهة والنهج الحديث السلوكي الطابع، من جهة أخرى؟ الجواب كلا، فإن من سلوك البشر أن يعمل الناس بموجب نواميس أخلاقية وفرائض متعددة الأوجه. الخلاف يقع في كون المدرسة السلوكية تميل إلى اعتبار المظهر المعياري ضمن أنواع السلوك البشري كمعطى أو معلومة، دون أن تبدي اهتماماً ملحوظاً في مصدره أو صحته، كما يفعل التقليديون[٨]. فإن كان أحد يعتبر أن من واجب المجتمع إعانة المحروم من المال العام، فإن الباحث السلوكي يعتبر ذلك صفة سلوكية يأخذها بعين الاعتبار ولا يبدي اهتماماً خاصاً في ما إذا كان مبدأ إعانة المحروم في المجتمع يقوم على أساس نظري سليم

---

(١) See Charles Merriam, **Political Power,** (new edition, N,Y.: Collier, 1964.

(٢) David B. Truman, **The Governmental Process,** N.Y.: Knopf, 1951.

(٣) David Easton, **The Political System,** N.Y.: Alfred Knopf, 1953.

(٤) Arthur F. Bentley, **The Process of Government,** Chicago: University of Chicago Press, 1908.

(٥) Harold D. Lasswell, **Politics: Who Gets What, when and How?** N.Y.: The Free Press, 1951.

(٦) C. Wright Mills, **The power Elite**, N.Y.: Oxford University Press, 1956.

(٧) ليس القصد هنا التأريخ لعلم السياسة الحديث، فهذه مجرد عجالة الغرض منها وضع القارىء أمام وجهات النظر الأساسية في مفهوم السياسة.

(٨) Herbert J. Storing (ed.), **Essays on the Scientific Study of Politics**, N.Y.: Holt, Rinehart, 1963.

من الوجهة الفلسفية أو الدينية. يكفي أن يكون فريضة يعمل بموجبها الناس. لذلك لا يغور أتباع المنهج السلوكي في الفلسفة السياسية، وهو أمر كان يخالفهم فيه أصحاب النظرة الكلاسيكية كليو ستراوس (Leo Strauss) (١) مثلاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاه المسمى اليوم بما بعد الحداثة (post modernist) لا يتفق مع النزعة الاستقرائية (empiricism) في المذهب السلوكي.

السياسة والحياة العامة:

ما يعنينا في الدرجة الأولى من هذه المقدمة هو أن نلفت النظر إلى أن المفهوم الحديث للسياسة يتسع فيتخطى المفهوم الضيق الذي يقتصر على الحكومة والدولة ليشمل سلوك الفرد العادي والتكتلات والهيئات الصغيرة على مختلف أنواعها فيثبت أن في تدبير الأسرة سياسة وكذلك في إدارة النادي الرياضي أو الجامعة أو شركة الأعمال تماماً كما هو الحال في الأحزاب السياسية أو الدولة ككل. لا يقتصر الطابع السياسي إذن على الهيئات الحكومية بل يشكل ظاهرة متفشية في مفاصل المجتمع قاطبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة السياسة لا تقتصر على من ينفرد في التصرف بالسلطة الشرعية كما شاء ماكس فيبر (Max Weber) (٢) في تحديده للدولة، بل تتسع إلى مظهر السلطة والنفوذ أينما وجدا وأي طابع أخذا. وبالمناسبة، تجدر الإشارة هنا إلى أن اعتبار دور المرأة السياسي من هذا المنظار للمفهوم السياسي قد يغيّر الصورة المألوفة حول عزلتها وبعدها عن السياسة.

الديباجة هذه لا بد منها لمن يكتب في السياسة كمحترف وهو واجب قد تمَّ إنجازه، فلنتكلم الآن في الموضوع وجهاً لوجه كأناس يعيشون ويعانون مسألة السياسة في الحياة اليومية. هنا نقول إن السياسة موضوع تدبير السيطرة (control) والاستغلال والتبعية وهي ظواهر ترافق الاجتماع البشري على مختلف أنواعه من العائلة الصغيرة إلى مكان العمل والمدرسة والمعبد والقبيلة والطائفة والدولة. حيث يجتمع اثنان أو أكثر من البشر تظهر مسألة السيطرة: من سيذعن لمن. وكذلك تظهر مسألة الاستغلال: من سيستفيد على ظهر من، فالإنسان طاقة عمل وحيث هناك طاقة عمل تبرز مسألة من سيستفيد منها. ولا يجب هنا أن نتصور هذا الكلام إعادة لما قاله ماركس، كون نظرته للاستغلال ضيقة جداً أملتها ظروف مرحلته التاريخية المتميزة بظهور الصناعة

(١) راجع مثلاً: Leo Strauss, «What is political philosophy?» **Journal of politics,** 19 (August 1957).

(٢) راجع مقالته: Max Weber, «Politics as a Vocation», and his book, **The Theory of Social and Economic Organization** NY: the Free Press of glencoe, 1947.

الميكانيكية. الاستغلال لا يقتصر على المالك والأجير، صاحب العمل والعامل، بل يعم الاجتماع البشري جملة وتفصيلاً، حتى بين رجال الدين. ظاهرة الاستغلال تُعرف بين الزوج والزوجة، الوالدين وأولادهم، كما تعرف بين ربّ العمل والعامل، بين الزعيم الاقطاعي وأتباعه. وقد يصعب على البعض التسليم بأن ظاهرة الاستغلال شائعة في علاقة الآباء بالأبناء إلا أن هذا أمر ولو كان مستنكراً فهو قائم بالرغم من العائلة البرجوازية وأخلاقياتها، ولنذكر هنا أن بيع الأطفال والتخلي عنهم أو تشغيلهم كخدم وعمال أمر معروف على نطاق واسع. إذن مجال العمل السياسي للمرأة والرجل على السواء مفتوح على مصراعيه في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المدني، إن من جهة إصلاحية أو من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى الناس العاديين.

التبعية أيضاً ظاهرة سياسية تتعلق بالكسب دون العمل فهي على الصعيد الخاص عبء إعالة كما في حالات قيام مَن هو قادر مادياً على إعالة عاجز يخصه كفرد من أفراد عائلته وتصبح ظاهرة التبعية هذه سياسية ريعية عندما تصبح ثمناً من أثمان السلطة وعبئاً عاماً على الدولة. كثمن من أثمان السلطة، التبعية متفشية في معظم البلدان ونعرفها جيداً في البلدان العربية ولبنان بذلك الجيش العارم من الموظفين الحكوميين الذين لم يكن لتعيينهم سبب معروف سوى إرضاء الزعماء لمحاسيبهم. والوجه الآخر للتبعية هو القصور عن الإنتاج أو العجز عن العمل لأسباب مختلفة بين العديد من الناس الذين لا يستطيعون كسب رزقهم كلياً أو جزئياً بأيديهم فيصبحون عالة على المال العام.

تأخذ التبعية أهمية خاصة في السياسة في البلدان النامية لتزايد أعداد أفراد القوى العاملة ممن تقل قيمة عملهم عن كلفة معيشتهم، بعبارة أخرى تدني مستوى قيمة عملهم فلا يستطيعون أن يعيلوا أنفسهم أو عائلاتهم. وهؤلاء يشكلون جزءاً كبيراً من السكان في البلدان النامية، مما يرفع نسبة السياسيين العاملين في تعبئة التبعيين من الناس وتدبير شؤونهم. ولكن كلما ارتفعت درجة انتاجية العامل بالمعنى الواسع كلما انخفضت نسبة العمل السياسي في تعبئة الفقراء وكلما كان المواطنون يتمتعون بدرجة عالية من الرقي أو من الاستعداد للمشاركة في الأمور العامة والدفاع عن حقوقهم كلما انحصرت درجة السيطرة والاستغلال وانخفضت أهميتها. ويقوم المجتمع بإنشاء المؤسسات والقوانين لضبط أمور السيطرة فلا تنحدر إلى مستوى القهر والاستغلال وكي يضيق نطاقها، رغم أنه لا يزول كلياً.

ويكاد يكون من المُسلَّم به أن من يُحكم قبضته على المؤسسات السياسية ومناصب السلطة فيها يكون المستفيد الأول من المقدرات المتوفرة والأهواء السياسية. أي أنه المستغل الأكبر أو الأول. وقد يتصور البعض أن المقصود شخص بمفرده وهو تصور خاطىء فالاستغلال السياسي غالباً ما يميز جماعة ما صغيرة كانت أو كبيرة. الناس تنقسم إلى «قبائل» أو لنقل «أحزاب» تتعاون وتتعاضد من أجل أن تكون الكاسب الأكبر لما هناك من مقدرات متوفرة أو متوقعة. فأنواع التجمعات السياسية تلك متعددة ومتشابكة وتشكل موضوعاً واسعاً جداً في علم السياسة.

ولا بد من الوقوف لحظة هنا عند مسألة السياسة والرقي، فقد ذكرنا سابقاً أن الرقي الحضاري ذو تأثير في إضعاف ظاهرة الاستغلال والسيطرة وإخضاعهما لسيادة القانون. ولما كانت سيادة القانون وحكم المؤسسات من ميزات الحكم الديمقراطي، يتصور البعض في لبنان والبلدان العربية أننا غير مؤهلين بعد للديمقراطية كوننا على درجة أدنى في سلم الرقي الاجتماعي والاقتصادي. وتكاد تكون مثل هذه المقولات أعذاراً لمن هو متقاعس أو انهزامي أو معاد للديمقراطية. أولاً، الرقي الحضاري وحده لا يكفي للحد من غلواء ظاهرة السيطرة أو الاستغلال، ولنذكر هنا أن أسوأ مظاهر السيطرة والاستغلال ظهر حديثاً على أيدي الأوروبيين إن في الاستعمار لسائر الشعوب أو في الظاهرة النازية وإجرامها. وقد يحصل الاستغلال والسيطرة في بلدان ديمقراطية كما كان عليه حال الزنوج حتى أواسط هذا القرن في الولايات المتحدة الأمريكية. ثانياً، يجب أن لا نتصور الرقي مفقوداً في البلدان المعروفة بالبلدان النامية فلو أخذنا إحدى أفقر البلدان كمالي في أفريقيا والهند في آسيا لوجدنا هناك من تقاليد عريقة هي من أساس الديمقراطية، كاحترام الخلاف في الرأي والعزوف عن العنف. النزعات هذه قوية في الهند وفي مالي ولكن لا يعني ذلك أن العنف مفقود في تلك البلدان، ولكننا لنتذكر أن الديمقراطية مزدهرة في الهند منذ بزوغ عهد الاستقلال وفي مالي حديثاً. وفي حين نجد أن رئاسة الدولة خاضعة للانتخابات الحرة في مالي الأفريقية ليس هناك من بلد عربي واحد الآن يخضع فيه انتخاب الرئيس للمنافسة الانتخابية حتى في مصر حيث لم يترشح أحد ولم يكن بإمكان أحد أن يترشح لرئاسة الجمهورية سوى السيد حسني مبارك منذ أن اعتلى السلطة. ثالثاً، وبناء على ما ذكر من أن الرقي قد يكون شرطاً إنما لا يكفي دون التزام صريح وشائع بمبادىء حقوق الإنسان وإصرار الناس على حقوقهم السياسية وممارسة تلك الحقوق. وعلى هذه الأسس ليس هناك من عذر لتخلف معظم البلدان العربية عن اللحاق بركب الديمقراطية.

يظل هناك أمر هام آخر وهو سوء فهم مسألة ثمن السلطة في الأنظمة الديمقراطية. ويظن البعض أن الحصول على السلطة في الأنظمة الديمقراطية مجرد أمر تعبير عن الرأي ومسألة مواقف عامة فحسب. ودون أي قصد للتقليل من أهمية المواقف السياسية والتعبير عن الرأي فإنها لا تفعل من تلقاء ذاتها ولا بد ممّن يروج لها ويجلبها لأنظار الناخبين وهذه أمور مكلفة وبالتالي لها ثمن. إن من يرشح نفسه للمناصب السياسية لا بد له من أنصار يساعدونه في معركته السياسية ومن مال يصرفه على التنظيم والإعلام. إن ما هو مكلف هو أيضاً ذو ثمن. الحصول على السلطة مكلف، ولا بد من أن يدفع ثمنه أحد ما، والذي يدفع ثمنه هو المواطن العادي بصورة مباشرة إن قدّم العمل مجاناً أو عن طريق تبرع بمال، وبصورة غير مباشرة بما يقتصّه المنتصر من مقدرات عامة للتوزيع على أنصاره ممن قدموا له الخدمات في المعركة الانتخابية. ومسألة ثمن السلطة موضوع مهمل جداً في علم السياسة وفي الأنظمة الديمقراطية كافة، ومن الأهمية إلى درجة أن يعالج هذا الموضوع وترسم له الحدود الشرعية، فيعرف ما كان منه مقبولاً وما كان فساداً وظاهرة ريعية مجردة.

استغلال السلطة

من ثوابت علم السياسة أن السراة (political elites) يميّزون أنفسهم ويستفيدون من السلطة التي يتمتعون بها، ولا يقتصر هذا القول على الأنظمة الديمقراطية بل على الأنظمة السياسية كافة بما فيها الشيوعية، حتى شيوعية ماوتستنغ في الصين. إلا أن هناك فرقاً بين الاغتصاب والاستلاب كما في الأنظمة الديكتاتورية ومثال ذلك حكم موبوتو في زائير وصدام حسين في العراق، من جهة ومن جهة أخرى البلدان الديمقراطية العريقة حيث يضيق مسلك الانتفاع على الزعماء السياسيين بفعل القوانين وأجهزة المراقبة وضغوط الرأي العام فلا يكون كسبهم بالغ الأهمية، وقد ينتفعون أكثر من شهرتهم بعد تركهم العمل السياسي. أما عندنا في لبنان فإننا في حالة وسط حيث نجد أقطاب الحكم خاصة في أيامنا هذه يقتسمون الغنائم «المدهنة» كتراخيص التلفزيون وتوزيع المحروقات والمقاولات الضخمة، ويتركون للغير ما لم يحل لهم أو ما عجزت عن نيله أيديهم. فهل يعني ذلك القبول بهذه المعلومة الثابتة؟ طبعاً لا، خاصة في البلدان الديمقراطية حيث باستطاعة المواطن أن يحتج وأن يعمل على الحد من ذلك السلوك، ومن شأن النشاط ذاك أن يخفف من وطأة الانتفاع بالمال العام ومن الفرص المتاحة للسياسيين، وهذا أمر لا يستهان به رغم أن القضاء كلياً على نزعة الاستفادة ليس بالأمر الوارد.

كثيراً ما نستفرد جماعة السراة بالنقد الشديد فيخال المرء أنهم من طينة خاصة، والواقع أن ما يصح فيهم يصح في سائر المواطنين، ولا أحق في هذا من القول المأثور: «كما تكونون يولى عليكم». يستحكم الطمع بالإنسان في معظم الحالات بغض النظر عن أوضاعه، وليس هناك من إنسان حيادي في ما يتعلق بمصالحه وأهوائه. الاستئثار والاستغلال ظواهر شائعة في هيئات المجتمع المدني، وما يصح في المجتمع المدني يصح أيضاً في الحكومات. والواقع أن أحد أهم وظائف الحكومة ضبط سلوك المجتمع المدني في هذا الخصوص. إلا أن العقدة في هذا الموضوع أن ما من حكومة بريئة من الذنب ذاته الذي عليها تصويبه، ولا يمكن أن تعتبر أية حكومة حيادية في أمر المكاسب و«عمل المعروف». وهذه هي إشكالية (paradox) حكم المجتمع لذاته. القاعدة الوثيقة أن لا الحاكم ولا المحكوم حَكَم منزه! فما العمل؟ وهل يعني هذا القول أن السياسة ظلم لا بد منه؟ في كثير من الحالات الجواب نعم، إنما يمكن القول إن هناك عوامل مساعدة في الأنظمة الديمقراطية على الحد من الظلم هذا ومن ذلك تربص أصحاب المصالح وتعددهم، وهو أمر قد يضبط سلوك أهل السلطة. فمن شأن المنافسة بين السراة أن تضيّق فرصهم في استغلال واستلاب المحكومين. فالمنافسة من فوائد التعددية السياسية، ولو أنها ليست كفيلة بأن تحقق العدالة كاملة ولا أن تمنع اتفاق السراة أحياناً على تقاسم الغنيمة. ولكن بقدر ما يكون المواطنون فاعلين وعلى اتصال وثيق بمجريات السياسة بقدر ما تعتدل أمور الحكم وتؤخذ مصالح أكبر عدد من الناس بعين الاعتبار. ويظل البائسون يقتاتون على فتات أهل النفوذ، وتلك هي الحالة الإنسانية المأساوية في الحياة السياسة.

هناك أيضاً مسألة المعرفة التي تضفي على السراة ميزة التفوق دون استحقاق. إن التقليد الفكري غرباً وشرقاً يعطي مقاماً رفيعاً للمعرفة ويستخدم أهل النفوذ والسلطان تلك المقولة المزعومة لتبرير سلطانهم وانفرادهم بالسلطة. ومن ذلك الزعم بأن السلطة تقوم على ما هو حق وما هو حق يُعرف بواسطة العلم والفكر فقط، أما غير الضالعين في العلم فهم من الرعاع القاصرين عن رؤية الطريق المستقيم، وقد كان شارل مالك آخر من يمثل ذلك التقليد في الفكر عندنا في لبنان ولا يزال يحمل ذلك المشعل المضلل مَن هو أبعد ما يكون عن شارل مالك أمثال الأصوليين الإسلاميين والأحزاب العقائدية. ولا بد من وضع حد نهائي لتلك الخرافة التي أقام لها الأسس الفلسفية سقراط وأفلاطون أصلاً وقد غاب عن أعين الكثيرين ممن قد أخذوا بتلك المقولة أن سقراط العظيم وأفلاطون الأعظم كانوا من المميَّزين اجتماعياً ومن أعداء ديمقراطية أثينا،

بعبارة أخرى أعداء لأن يكون المواطن العادي سيد أموره.

يجب أن يكون واضحاً أن المحرك الأساسي للسياسة هي المصالح والأهواء وهذه دائماً في حالة تنافس وصراع من أجل أن تأخذ شكلاً مرضياً ومسيطراً. وما الحق السياسي سوى ادعاء على الغير تكمن وراءه المصالح الجزئية والأهواء ويتفق عليه أصحاب الكلمة بالتراضي حيناً وبالقوة حيناً آخر. إلا أنه كلما كانت المصالح والأهواء السياسية على مستوى قيم عليا يدين بها الناس كلما كان الخيار السياسي المبني عليها أقوى وأسلم. وليس هناك من مصلحة سياسية أفضل من مصلحة أخرى ما دامت جميعها ذاتية. ويعني ذلك أن الخيار السياسي لأستاذ الفلسفة أو أستاذ العلوم السياسة في الجامعة اللبنانية مثلاً ليس أفضل ولا أصح من خيار موظف التنظيفات في مكتب الأستاذ العتيد. إن التعالي لا يفيد أهل الفكر شيئاً، لا بل يمكن القول إن أقوى الحجج في دعم مقولة فهم المواطن العادي لشؤونه السياسية هي سوء فهم الجامعيين لتلك الشؤون. وقد درج أصحاب العقائد السياسية في بلداننا العربية على الادعاء بحوزة الحق في الأمور السياسية بعامل فكرهم الخلاق. ويكفي لدحض مقولتهم هذه أن ننظر إلى ما آلت إليه أوضاع البلدان العربية التي خضع حكمها للأحزاب العقائدية.

إن للمعرفة دون شك دوراً في الحياة السياسية، والمعرفة المقصودة هي معرفة المعلومات والأساليب الناجعة في تدبير أمور السياسة والدولة وليس المعرفة العقائدية والفلسفية. المعرفة المقصودة هي أن يلم المواطن بمواقف المرشح للانتخابات مثلاً وأن يعرف تاريخ المرشح السياسي كي يتأكد من أنه يمثل مصالحه حقاً. والمعرفة المقصودة هي معرفة تكاليف سياسية معينة ونتائجها وميزاتها على غيرها من الخيارات المتوفرة. وهذا النوع من المعرفة يحصل بالمشاركة الفعالة والإعلام الحر النشيط وليس بفلسفة أفلاطون أو غيره. المعرفة هذه تعطي المواطن القدرة على محاسبة ممثليه وغيرهم من أهل الحكم. وتلك مسألة أهم بكثير للناس من معرفة أمر فكري عويص مثل بحث إن كانت السيادة القومية كلا أو أنها تجزّأ.

من أهم القضايا السياسية كيفية صرف المال العام وهي أقلها عناية من قبل العاملين في السياسة وأكثر القضايا غموضاً وتمويهاً. الناس تهتم في أكثر بلدان العالم في كيف تحصل الدولة على دخلها، أي في مسألة الضرائب، ولا تبدي النشاط ذاته في كيف تصرف الدولة ذلك الدخل. وتكمن خطورة الموضوع في الهدر الكبير الذي يصيب المال العام وصرف الجزء الأكبر منه على ما ليس فيه للمواطن العادي فائدة. قليلون جداً هم في لبنان مثلاً الذين يعرفون أن ما صرفته الحكومة اللبنانية في عهد

الحريري على الإعمار لا يتجاوز خُمس مصروفات الحكومة في ذلك العهد، أما الباقي فقد ذهب القسم الأكبر منه لصالح بيروقراطية متضخمة، مدنية كانت أو عسكرية. هذه الظاهرة الريعية التي قد بلغت مؤخراً في لبنان مستوى شبيهاً بما هي عليه في البلدان النامية عامة هي من أخطر أسباب التراجع الاقتصادي وإفقار المجتمع.

من أبرز مظاهر السياسة في البلدان النامية هي تفاقم أمر الريعية في السلوك. إن توظيف المحاسيب معروف في معظم البلدان، متقدمة اقتصادياً كانت أم متخلفة. الفارق أن في البلدان المتقدمة لا تحتل تلك الظاهرة إلا حيّزاً ضيّقاً، في حين أنها تتفاقم في البلدان النامية تفاقماً خطيراً، ذلك أن الضغط على أهل السياسة من أجل الحصول على مكافآت ريعية شديد جداً. يتصف معظم سكان البلدان النامية بالتبعية الاقتصادية، كما سبق وذكرنا، أي بنقص عدد المعيلين عن عدد الذين بحاجة إلى إعالة. ذلك أن ما لا يقل عن ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون دون مستوى الفقر ومن هنا السبب الرئيسي في ظهور الدولة الرعوية[1] في الستينات وتتميز بكونها معيلة وربّة عمل. إلا أنه سريعاً ما اتضح أن المعادلة هذه غير مجدية لأن الدولة نفسها لم تكن الأداة الصالحة لأن تلعب دور ربة عمل فتضخمت مكاتب شركات القطاع العام بمن يستدرّون معاشاً دون أن يكون من عمل ما لهم. ولسنا هنا في باب البحث عن فشل الدولة الرعوية، بل القصد هو إبراز ظاهرة اجتماعية للعيان من شأنها أن تغذي السلوك الريعي في سياسة البلدان النامية. فإن معظم السكان في البلدان النامية يعتبرون الدولة مسؤولة عن معيشتهم وإعالتهم. وكان أن استغل تلك الظاهرة سياسياً الزعماء الشعبويون (populists) أمثال عبد الناصر في مصر والحبيب بورقيبة في تونس وأسسوا بموجبها الدولة الرعوية الشعبوية.

نجد الضغوط الشعبية ذاتها التي نلاحظها في الدول الرعوية شائعة في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية بفارق أساسي وهو أن الحكومات في الدول الديمقراطية ليست ربة عمل، وبالتالي لا تتوفر لها المناصب والقدرة لتقديم الوظائف كما في الدولة الرعوية صاحبة القطاع العام الضخم. وهنا نرى أن استجابة السراة في النظام الديمقراطي لمثل تلك الضغوط تكون بتوظيف أعداد كبيرة من الناس تزيد عن الحاجة

(١) إن مصطلح «الدولة الرعوية» هو تعبير أطلقته بمناسبة دراستي للمجتمع المصري وقد أسميته بالإنجليزية (patron state) وللاستفاضة يمكن القارىء أن يراجع مقالتي، «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية»، **المستقبل العربي**، عدد ١٩٨٩ ٣؛ أيضاً كتابي: **Economic Reform Policies in Egypt,** Gainesville, Fl.: University Press of Florida, 1997.

وذلك في الإدارة المدنية والجيش والدرك. بالإضافة إلى ذلك تغدق الحكومات مال الدولة على مؤسسات خاصة، مثلاً المدارس الخاصة المجانية في لبنان ومعظمها بؤر لابتزاز المالم العام. نلفت النظر هنا إلى أنه يمكن فهم هذه الظاهرة اقتصادياً وسياسياً، إلا أن فهمها لا يبرر العمل بها ولا يحول دون نتائجها الخطيرة في إفقار المجتمع وإضعاف الدولة. الأموال الريعية هي أموال مهدورة قد تحولت عن الإنتاج إلى الاستهلاك. إن مثل تلك المعادلة كفيلة بتردي الأوضاع الاقتصادية في أي مجتمع كان، وليس في البلدان النامية فحسب. ونحن اليوم في لبنان في هذا الوضع المقلق حيث يقف رئيس الوزراء ليثبت وجود الألوف من الموظفين الذين يزيدون عن الحاجة، معترفاً في الوقت ذاته بعجزه عن عمل أي شيء للخروج من هذا المأزق. إن رئيس الوزراء هذا أو غيره سوف يجد حلاً لهذا المأزق عندما تقف قوى سياسية تضغط عليه من أجل تصويب وتصحيح أمور البيت الاقتصادية، ولكنه لن يقوم بذلك مجاناً. إن العمل السياسي المجدي هو في أن يقوم المواطنون بالضغط على أصحاب القرار السياسي من أجل أن تسدد خطاهم.

الخلاصة:

يتضح مما سبق قوله أن السياسة تدور حول شؤون السلطة والمكاسب التي توفرها للفرد أو للجماعة، وهي تحصل في حقل صاخب تميّزه المنافسة الحرة والسلمية في بعض البلدان والهيمنة والتسلط في غيرها. والناس في المنافسة أصحاب مصالح وأهواء سياسية ذاتية وبالتالي لا بد من مؤسسات وقوانين تضمن حقوق المغلوب في المنافسة وتحدّ من غلواء واستبداد الغالب. وأكثر ما نأمله في هذا الخضم الذي يستعصي فيه أمر الفصل القاطع في ماهية الخير العام، هو التوصل إلى معادلة ترضي الناس نسبياً فتوازن بين ما يمكن اعتباره الخير العام والمصالح الجزئية المهيمنة.

السياسة لا تخضع لأحكام تقوم على الشيء وضده، بل هي أشبه بمحاور تتأرجح بين أطرافها المواقف. قد يظن البعض في لبنان مثلاً أن الإعمار بعد الحرب هو الهدف وهو السياسة الصالحة والحكيمة، وكل ما هو خلاف ذلك خطأ صريح. وهذا موقف قوي في الظروف اللبنانية حالياً. إلا أن هناك حجة أخرى تظهر أن التركيز على الإعمار مضر فعلاً في الاقتصاد الوطني. والرأي هذا يقول بأن حشد الأموال في الإعمار يجرد رجال الأعمال من رأس المال الضروري للاستثمار وبالتالي هو سبب التراجع

الاقتصادي حالياً (recession). فالدولة هي المستدين الرئيسي وبشروط تغري البنوك فيحجم المسؤولون عن إدارتها عن إقراض الغير. فأي طرف من المحور هو السليم وأيه المضر؟ ليس هناك إتفاق بين المحازبين، إلا أن الواضح للمراقب أن هناك من ضرورة للتوازن بين الصرف على الإعمار والصرف من أجل الاستثمار بنسب تختلف بين تقدير وآخر. العبرة بالنسبة لنا أننا في هذا المثل نتعرف على أن السياسة مواقف تتوزع بين طرفي محور، ويختلف الناس في تلك المواقف فيشكلون جماعات متنافسة. فلكل سياسة فوائد ومثالب والنجاح غالباً ما يكون في التوصل إلى موقف متوازن بين المواقف والأهواء المختلفة. والمحاور هي عبارة أخرى عن الصراع المستمر في السياسة، فمثلاً، السراة يبتغون صالحهم السياسي دائماً والاستفادة الريعية من مناصبهم بينما يحاول المواطن دائماً أن يضيق عليهم فرصة الاستفادة فتكون النتيجة ما يحصل من عملية الدفع والجذب بينهم. مثل آخر على سياسة المحاور أن المطالبة بتوزيع الثروة القومية بالمساواة من شأنه أن يؤدي إلى الحكم المستبد وتجريد الناس من حريتهم، في حين أن ترك الحرية الاقتصادية على مداها قد يجعل القادر في السوق يأكل الضعيف. وهكذا تجد القوى المتصارعة أنه ليس باستطاعتها سوى الحصول على جزء من هدفها، فلا يموت الديب ولا يفنى الغنم، وهذه هي الحالة المأساوية في الحياة السياسية. والعبرة من هذا الكلام هو أن لا يطمئن أي مواطن لتحقيق مصلحته ما لم يشارك في الحياة السياسية. ويجب أن لا تضلله الظواهر كأن يتصور أن مشاركته زهيدة، لأنه لو أخذ كل فرد مثل ذلك الموقف لالتغت الفائدة من الديمقراطية. وليفهم الملسوع من السياسة أن الخروج من الأزمة يكون في المزيد من السياسة لا الإحجام عنها.